اللاجئون الأفارقة وتأثيرهم على اليمن

تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة يمثل عبئا كبيرا على اليمن

اليمن بذلت جهودا كبيرة لمعالجة مشكلة اللاجئين والوساطة بين الفصائل الصومالية

133 ألف لاجئ مسجلون في مراكز الإيواء التابعة للمفوضية في اليمن

صنعاء / سبأ :

مشكلة اللاجئين الافارقة التي أفرزتها الحرب الصومالية الطاحنة منذ اندلاعها في بداية التسعينات من القرن الماضي انعكست سلبيا على شعوب المنطقة.

المآسي أجبرت الصوماليين وغيرهم من البلدان المجاورة على الرحيل والبحث عن موطن آخر ينعم بالامن والاستقرار هروبا من الجحيم الذي عانوه وذاقوه في بلادهم، لجؤوا للمخاطرة بارواحهم من خلال اختيار مسلك هجرتهم عبر البحر الاحمر والمحيط الهندى واستعانتهم بقراصنة البحر لايصالهم الى ملاذهم الآمن اليمن.

تلك المخاطرة كانت سببا في موت الاف اللاجئين الافارقة غرقا خلال السنوات الماضية وكان معظمهم من الصوماليين.

وادى تدفق المهاجرين المتزايد إلى اليمن لان تعبر الحكومة عن قلقها من استمرار وتنامي هذه الاعداد والتي ستؤثر على التنمية في البلاد.

وللتعرف على اسباب اختيار اللاجئين الافارقة لليمن كملاذ، وموقف الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية من تواجدهم في البلاد، قامت وكالة الانباء اليمنية سبأ بالاستطلاع التالي :

برغم ان الجمهورية اليمنية ابدت قلقها من استمرار تدفق اللاجئين من القرن الافريقي الا انها قدمت وتقدم لهم كل الرعاية وفقا للامكانيات المتاحة لها، وتقول وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق حمد:» مافي لا شك ان اللاجئين الافارقة والذين تزايد عددهم بكثرة يمثلون عبئاً كبيراً على اليمن.

ورغم وجود بعض الدعم والمساعدات الدولية، تقول حمد « لكنها ليست بالقدر الكافي». وأضافت « اليمن لديها مشكل متعلقة بالعمالة والبطالة وان كثرة اللاجئين ستؤثر على العمالة اليمنية.

جهود دولية

وبالنسبة لجهود المنظمات الدولية في رعاية اللاجئين تذكر ممثلة المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين في صنعاء كلير بورجوا ان المفوضية تقدم المساعدات الغذائية للاجئين الافارقة المسجلين في المراكز التابعة لها كما تزودهم بالخدمات الصحية والتعليمية.

واضافت ان الخدمات تشمل ايضا اللاجئين الماكثين خارج مراكز الايواء من خلال رعايتهم في المجال الصحي واقراض بعضهم مبالغ ميسرة لتنفيذ مشاريع صغيرة وتدريب الاخرين في بعض المهن.

وحول اوضاع اللاجئين في اليمن واسباب اختيارهم لها تقول اللاجئة الصومالية رمانة عبده شارف : ان جحيم الحرب الصومالية دفعتني واسرتي اللجوء الى اليمن.

ولفتت بالقول : استعنا في ترحالنا بقراصنة البحر حتى اوصلونا عن طريق التهريب.. بعدها تسللنا الى المدن بحثا عن الرزق ولقمة العيش .

واكدت رمانة بانها واخوانها اللاجئين الصوماليين ينعمون بحياة مستقرة وامنة و انها تعمل حاليا خادمة في احدى بيوت الاسر اليمنية في صنعاء.

تضيف رمانة « الشعب اليمني طيب ويعاملنا كأخوة ويعطفون علينا في بعض الاحيان وخاصة في المناسبات ويقدمون لنا المعونات والملابس وغيرها».

يوافقها اللاجيء الصومالي عبدالله محمد الذي وصل الى السواحل اليمنية قبل عام، يقول « امارس حياتي الطبيعية في صنعاء وتعلمت اللغة العربية في مدارس محو الامية لكي استعين بها عند بحثي عن عمل يحسن من مستوى معيشتي .

ونوه عبدالله الى المخاطر التي واجهها زملاؤه اثناء ابحارهم قبل شهرين الى السواحل اليمنية وتسببت في موت الف صومالي غرقا في المحيط الهندي وخليج عدن حسب قوله.

وعلل اسباب تلك المآسي الى رداءة البوارج والقوارب التي يقودها القراصنة وكذا كثرة عدد الركاب اللاجئين الذي قد لاتتحملهم البارجة او القارب.

فيما يتحدث اللاجيء الاثيوبي بليلي سهلو الذي وصل الى اليمن عام 1991م عبر البحر الاحمر انه كان ينوي ان تكون اليمن له محطة ترانزيت يتوجه عبرها الى احدى الدول الاوروبية اودولة كندا.

مشيرا الى ان الظروف اجبرته على المكوث في هذا البلاد.. لافتا الى انه عمل خلال الفترة الماضية طباخا في السفارات وفي المطاعم اليمنية.

مساعي اليمن لمعالجة المشكلة

وتشير الدكتورة حمد إلى ان الجمهورية اليمنية بذلت جهودا بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من اجل معالجة مشكلة اللاجئين وسعيها الدؤوب للوساطة وحل الخلافات بين الفصائل الصومالية المتناحرة ودفعهم الى وقف الحرب والانشغال والتفرغ لاعادة الامن والاستقرارفي الصومال وضمان عودة اللاجئين الى ديارهم.

واضافت بان اليمن سعت الى معالجة مشاكل الحدود في المنطقة كأيمان منها وهدف اساسي في تحقيق الامن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي.

واشارت الى ان الحكومة اليمنية تقوم حاليا التنسيق مع المنظمات الدولية في رعاية اللاجئين من خلال حصر اعدادهم في جميع مناطق الجمهورية وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

وبدورها اوضحت ممثلة المفوضية السامية للاجئين ان التنسيق والتعاون مع اليمن شمل حصر اعداد اللاجئين وتحديد نوعية انضباط القادمين الى اليمن بهدف تقديم المساعدات للاجئين في مواطنهم بالاضافة الى مساعدة اليمن في احتواء اللاجئين القادمين من الساحل الافريقي وحمايتهم.

واشارت بورجوا الى وجود تعاون مع المنظمات الاهلية اليمنية والهلال الاحمر اليمني كشركاء منفذين في تقديم الخدمات الصحية والانسانية مجانا للاجئين الافارقة المتواجدين في السواحل اليمنية في البحر الاحمر وخليج عدن.

عدد اللاجئين في اليمن

تتضارب الارقام حول أعداد اللاجئين المتدفقين إلى اليمن. تقول امة الرزاق حمد : لا يمكن التحدث عن ارقام او احصائيات صحيحة او دقيقة لكون المهاجرين الافارقة يصلون الى الاراضي اليمنية عبر البحر بطرق غير شرعية.

مشيرة الى ان معظمهم تسللوا الى المدن اليمنية دون التوجه الى مراكز الايواء التي ترعاها المنظمات الدولية بالتعاون مع الجمهورية اليمنية.

من جانبها تقول ممثلة المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤن اللاجئين في صنعاء : وصل عدد اللاجئين الافارقة في اليمن والمسجلين في مراكز الايواء التابعة للمفوضية الى 133 الف لاجيء من ضمنهم 126 الف صومالي والباقون من دول ارتيريا واثيوبيا والعراق.

ولفتت إلى ان هؤلاء اللاجئين موزعون على ثلاثة مراكز ايواء وبالنسبة لعدد اللاجئين اللذين وصلو الى اليمن بطريقة غير شرعية اوضحت بانه ليس لديها علم حول احصائياتهم سوى اللذين قاموا بتسجيل اسمائهم في مراكز الايواء.

غياب صناعة التجميع يطيل مدة تأخر اليمن تكنولوجياً

صناعة التجميع بداية أساسية لأي بلد يرغب في اقتحام مجال الصناعة المتنوعة وتنويع قاعدته الصناعية

صنعاء / سبأ :

حالة الفجوة التكنولوجية المتناهية الاتساع في خارطة الصناعة اليمنية المحدودة أصلاً ، ترسم ملامح مستقبل أكثر تخلفاً عن الركب..فيما خطوات الانطلاقة الأولى لا تزال رهينة طموحات عقيمة.

ويعكس شبه الغياب الكامل لمشاريع صناعة التجميع في اليمن حالة الافتقار لأسس امتلاك بنية صناعية ، رغم البداية المبكرة نسبيا لدخولها الخارطة الصناعية لليمن منذ 20 عاما والتي تمثلت بإقامة أول مشروع في هذا المجال لتجميع مضخات مياه الآبار بمحافظة الحديدة والتابع للقطاع الخاص.

إلا أنه ومنذ تدشين المشروع في ثمانينات القرن الماضي لم تشهد المدة الزمنية الواقعة خلالها وحتى اليوم إقامة أي مشروع للتجميع باستثناء مشروع آخر في نفس المجال تم تدشينه قبل عامين.

وتحتل صناعة التجميع بحسب الخبراء والمختصين في المجال الاقتصادي ، أهمية كبيرة من خلال استقطابها للتكنولوجيا من الدول المتقدمة والتي تعد لبنة أولى باتجاه التصنيع الكامل ،وتوسيع القاعدة الصناعية في مختلف البلدان والتي تعد دول جنوب شرق آسيا وفي مقدمتها ماليزيا ، سنغافوره ، كوريا الجنوبية ، تايوان ودول عربية في مقدمتها مصر ، الجزائر ، الأردن أمثلة ناجحة على ذلك.

يشير أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي قائد ، إلى أن صناعة التجميع بداية أساسية لأي بلد يرغب في اقتحام مجال الصناعة المتنوعة وتنويع قاعدته الصناعية والتي من شأنها لعب دور كبير في الحد من البطالة وتوفير منتجات بأسعار تقل عن قيمة مثيلاتها المستوردة.

وعن أسباب غيابها في اليمن ،قال:» المشكلة تكمن في أن القطاع الخاص ما يزال ضعيف وحديث التكوين وهيكل استثماراته غير متنوعة ويبحث عن الربح السريع .»

وأضاف « : تجربة رجال الأعمال في اليمن محدودة ولا يمتلك إستراتيجية واضحة المعالم تحدد له كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية ..كما أن مخاوفه اكبر فهو يخاف الخوض في عملية التصنيع بصفة عامة وهو ما ساعد في تولد قناعة لدى الكثير منهم بمخاطر وصعوبة الاستثمار في اليمن».

بيد أن الكثير من رجال الأعمال في اليمن يرون أن المناخ الاستثماري لا يزال تخيم عليه حالة من الضبابية وعدم الوضوح في الكثير من الجوانب التشريعية والقضائية ، لكن نجاح تجربة والكثير من المشاريع وفي مقدمتها تجميع مضخات المياه ـ بحسب مالكيها ـ يثير التساؤلات عن حقيقة المزاعم التي يرددها الكثير من رجال الأعمال حول صعوبة الاستثمار في اليمن.

إلا أن قلة من رجال الأعمال لهم رأي آخر لا يخلو من التحفظات في جوانب معينة ،حيث يعتبر مدير عام مجموعة السنيدار التجارية عبدالله السنيدار أن الحوافز والتسهيلات الاستثمارية التي يقدمها قانون الاستثمار اليمني تعد الأفضل على مستوى المنطقة.. مشيرا إلى أن ما يردده الكثير من رجال الأعمال عن صعوبة البيئة الاستثمارية في اليمن فيها نوع من المبالغة الغير موضوعية. .

وقال :» واجهنا بعض الصعوبات لكننا تغلبنا عليها وخاصة ما يتعلق بتوفر البنية التحتية للمشاريع التي قمنا بها .. لكننا تغلبنا على تلك المعوقات و ينتج المصنع حاليا ما بين 2000 ـ 3000 ألف مضخة في العام..وخلال الفترة القليلة القادمة ستصل نسبة التصنيع المحلي للمضخات إلى 100 بالمئة مقارنة بنحو 60 بالمائة حالياً» .

ويرى السنيدار أن إقامة مثل هذه المشاريع تحتاج إلى معرفة ودراسة اقتصادية متكاملة ورأس مال وجرأءه وبدون ذلك لن تنجح .

وفي اعتقاده أن عزوف الكثير عن الاستثمار المباشر في اليمن نابع من تخوفات غير موضوعية كون هناك الكثير من المشاريع تم تنفيذها وحققت نجاحات كبيرة لكنه لا يخفي أن عدم استكمال البنية التحتية تعيق قيام مثل هذه الصناعة.

واشار إلى أنه من الصعب على المستثمر إذا ما أراد أن ينشئ مصنع أن يعتمد على ذاته سواء في مد خطوط الكهرباء أم الهاتف أو المياه أو الإسفلت إلى موقع المصنع لأنه ذلك يكلف المستثمر الكثير من المال ،في وقت لا تزال المناطق الصناعية في اليمن مجرد مسميات لمناطق صناعية على الورق.

وأضاف :» بالمقابل لا بد من توفر قاعدة معلومات تتعلق بالفرص الاستثمارية لكي تساعد رجال الأعمال على اتخاذ قرارهم الاستثماري».

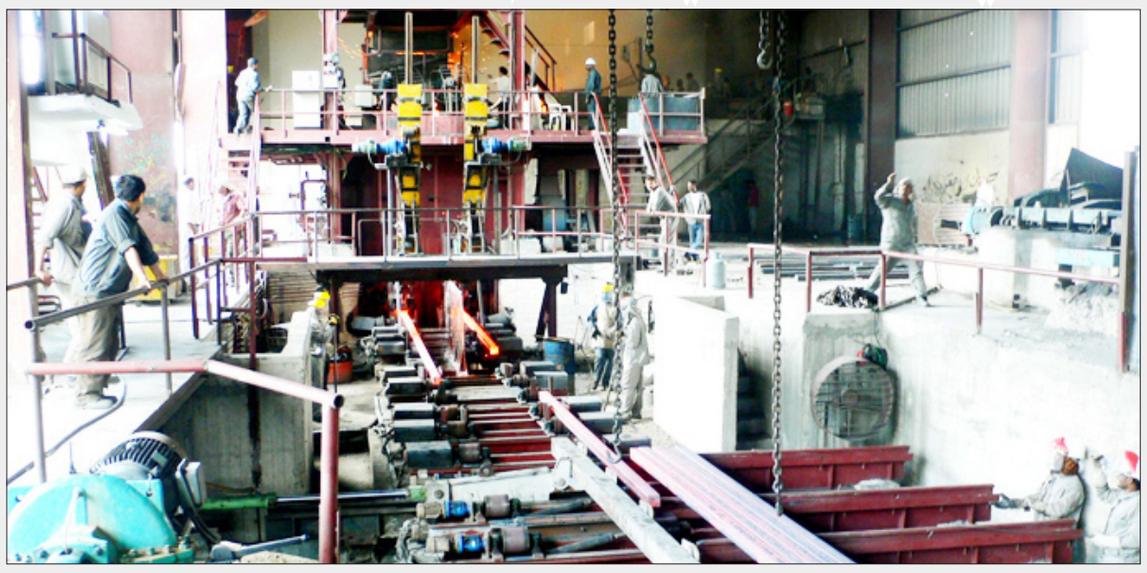

تطوير(التجميع) من شأنه الحد من البطالة وتوفير منتجات بأسعار أقل عن مثيلاتها المستوردة

غياب صناعة التجميع في اليمن سببه أن القطاع الخاص لا يزال حديث التكوين وهيكل استثماراته غير متنوع ويبحث عن الربح السريع

القراءات والمؤشرات الصناعية تشير إلى أن اليمن يستهلك ما نسبته 89 بالمائة من السلع الخارجية الجاهزة

بالاضافة إلى ما تحققه إقامة هذه المشاريع من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني فإن تجمعيها في اليمن يجعل من أسعارها أكثر تنافسية في ظل قوة شرائية ضعيفة للمستهلك اليمني.

يوضح السنيدار أن تجربتهم في تجميع المضخات ساعدتهم على تقديمها بأسعار تقل 20 بالمائة عن قيمة المضخات المستوردة.

ورغم أن عدد سكان اليمن الكبير والذي يربو عن 22 مليون نسمة والذي يمثل سوق استهلاكية مشجعة لإقامة مشاريع إنتاجية في مختلف المجالات ،

إلا أن الصناعات الوطنية لا تزال محدودة للغاية وتقتصر على سلع معينة مثل المشروبات والمنظفات والسجائر والبلاستيك.

والسبب في رأي الدكتور قائد ، أن القطاع الخاص المحلي غير مؤهل التأهيل الكامل لدخول ميدان الصناعات الرفيعة لأنه يبحث عن الربح السريع.

وأضاف:» القطاع الخاص في اليمن ينظر إلى تحت قدميه ولا يمتلك رؤية مستقبلية وخطط وتصاميم للمنتجات أو مسايرة ما ينتج عالميا والالتزام بالحد الأدنى من مواصفات السلع.. وهو ما جعل أيضا وجود السلع الغذائية المحلية في السوق محدود «.

وقال :»لا تزال ثقافة القطاع الخاص تقليدية ولا يريد ان يبذل جهد في إجراء الدراسات والخطط والتصاميم الحديثة فهو يريد الربح السريع فقط».

وشهدت العشر السنوات الماضية توجهات لإقامة مشاريع لصناعة التجميع إلا أن تلك المساعي لم تتوج بالنجاح لأسباب غير معروفة وفي مقدمتها مشروع شركة المستقبل لتصنيع أجهزة الحاسوب (الكمبيوتر)..فضلا عن مشروع مشترك بين الاتحاد التعاوني الزراعي وشركة «روس» الروسية المتخصصة في تصنيع الحراثات الزراعية لإنشاء مصنع في اليمن لتجميع الحراثات.

غير أن عدم تنفيذ مشروع تجميع الحراثات مع الشركاء الروس ـ بحسب مصادر في الإتحاد ـ راجع إلى عدم قدرة الاتحاد على تنفيذ دراسة الجدوى للأسواق المجاورة لليمن وفي مقدمتها أسواق دول القرن الإفريقي إدراكا من الشركة الروسية لضرورة وجود أسواق لتصريف الحراثات..فضلا عن تغطية السوق اليمنية.

وبصفة عامة يرى المختصون في الهيئة العامة للاستثمار أن محدودية صناعة التجميع في اليمن ساهم في تعزيزها قانون الاستثمار السابق الذي ظل معمولاً به لفترة طويلة ، كونه اعتمد كلياً على تخفيض ضرائب الأرباح ولم يتطرق إلى موضوع إعطاء إعفاءات لمستلزمات الإنتاج(المستلزمات الوسيطة) التي تقوم عليها صناعة التجميع إلا في وقت متأخر وبالتحديد في التعديل الذي تم عام 1992م.

ويحدد القانون الجديد نسبة جمارك قدرها 15 بالمائة على مدخلات الإنتاج (المواد التي يتم استيرادها والداخلة في صناعة التجميع) وهو ما يثير التساؤل عن كيفية قيام مثل هذه الصناعة في وقت لا يفرض سوى 5 بالمائة جمارك فقط على المعدات الزراعية المستوردة.

وفي مايتسم عمل القطاع الخاص في اليمن بالانفرادية(الأحادية) فإن إقامة مشاريع للتجميع أمر يبدو صعباً ، لإن إقامة مثل هذه المشاريع تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لا تتوفر إلا من خلال إقامة شركات مساهمة بقدرات مالية قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع الصناعية.

كما أن تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود لتهيئة الأجواء الاستثمارية وخاصة فيما يتعلق بتطبيق نصوص قانون الاستثمار بحذافيرها كون المشكلة في رأي الكثيرين سواء في الجانب الحكومي ام القطاع الخاص لا تكمن في القانون بل في تطبيقه.

وتزداد حاجة اليمن أكثر لتوسيع قاعدتها الصناعية لتوفير فرص عمل في بلد تتراوح نسبة البطالة فيه بين 35ـ 45 بالمائة بين القوى القادرة على العمل.

والأسوأ من ذلك ، اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد النفط بشكل كبير لتمويل ميزانية الدولة بنسبة تزيد عن 75 بالمائة واستحواذ الصادرات النفطية على حصة الأسد في ميزان الصادرات اليمنية بنسبة تفوق الـ92 بالمائة..في وقت لا تزيد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي عن 6 بالمائة فقط.

وتشير الكثير من القراءات لمؤشرات الصناعة اليمنية إلى أنها لا تزال في واقعها تتسم بالطابع الاستهلاكي الخفيف ، حيث يستهلك اليمن من السلع الخارجية الجاهزة ما يقارب نسبته 89 بالمائة .

فيما تشكل المدخلات الأجنبية الداخلة في الصناعة المحلية ما يقارب 90 بالمائة يقابلها صغر حجم الصناعات التحويلية اليمنية ، وتتسم لصناعات الثقيلة والرأسمالية بمحدودة الملكية والإنتاجية وما زالت لاتغطي 60 بالمائة من حاجة السوق وخاصة في قطاع الاسمنت و70 بالمائة في قطاع النفط اما قطاع المنسوجات فما زالت ضعيفة وذات منتجات محدودة الجودة والإنتاج .

وتشير الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى أن الموقع الجغرافي المتميز لليمن يجعل قيام مثل هذه الصناعة في اليمن ناجحة جدا للجدوى الاقتصادية الكبيرة وخاصة إذا ما تم إقامتها في المنطقة الحرة بمحافظة عدن الأمر الذي سيمكن بالإضافة إلى تغطية احتياجات السوق المحلية إعادة تصدير الفائض إلى دول الجوار وخاصة دول القرن الإفريقي كما أن اتفاقيه التجارة العربية الكبرى واتفاقية صنعاء للدول الثلاث السودان وإثيوبيا واليمن والتسهيلات الأوربية للصادرات اليمنية كلها تساعد على توسيع رقعة السوق والنفاذ إلى أسواق كبيرة ما يساعد على تحقيق قاعدة صناعية ذات عوائد اقتصادية كبيرة.

أخي المواطن ..أختي المواطنة .. لا تبخل بالتبرع لأبناء غزة على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني